تحليل إنتاجية وتنافسية قطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2010– 2014)

زينب شطيبة
جامعة ورقلة، الجزائر
Zchetiba@gmail.com

رشيد مناصرية
جامعة ورقلة، الجزائر
Menasria07@yahoo.fr

جميلة العمري
جامعة ورقلة، الجزائر
Djamilalamri@gmail.com

Analysis Of Productivity And Competitiveness Of The Insurance Sector In Algeria During The Period (2010 - 2014)

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل إنتاجية وتنافسية قطاع خدمات التأمين في الجزائر، ذلك أن قطاع التأمين يعتبر من أهم قطاعات الإقتصاد الوطني، وركيزة أساسية لتحقيق التنمية الإقتصادية، وعليه تأتي هذه الورقة البحثية لإبراز واقع قطاع التأمين الجزائري الذي شهد تطورات عديدة أهمها المرحلة المتعلقة بقانون 95-07 من خلال إلغاء إحتكار الدولة للقطاع والسماح للقطاع الخاص والأجنبي بممارسة نشاط التأمين مما سينعكس على سوق التأمين الجزائرية بالتنوع والحيوية ومما سيؤدي إلى تحسين مؤشرات أداء وتنافسية مؤسسات قطاع التأمين سواء على المستوى العالمي أو القاري أو العربي أو المغاربي وكذا الوطني.

الكلمات المفتاحية: تأمين، إنتاجية، تنافسية، شركات تأمين جزائرية.

Summary:

The aim of this study is to analyze the productivity and competitiveness of the insurance services sector in Algeria, the insurance sector is one of the most important sectors of national economy and an essential foundation for development economic, therefore this paper to highlight the reality of insurance sector in Algeria, , which has seen several developments mainly 95-07 code phase by abolishing the State monopoly on the sector and allow private and foreign sector exercise insurance activity which will be reflected on the Algerian insurance market diversity and vitality, which will result in improved performance indicators and competitive insurance industry organizations at either the global or continental or Arab Maghreb as well.

Key terms: Insurance, Productivity, Competitiveness, Insurance Industry Organizations.

المقدمة:

يعتبر قطاع التأمين من أهم القطاعات التي تقوم عليها اقتصاديات الدول، لما له من أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بمساهمته في الناتج الداخلي الخام بنسبة معتبرة. وأصبح التأمين جزءا مكملا للنظام المصرفي، بل ولا يقل عنه أهمية من حيث الأصول المتداولة لديه ومن حيث الموارد المالية، خاصة السيولة التي إستطاعت شركات التأمين الوصول إليها وجمعها، كما تطورت فنيات وأساليب عمليات التأمين فظهرت أعمال إعادة التأمين و الشركات التي تقدم الخدمات المتصلة بها، ولا شك أن التأمين يعتبر من أحد الوسائل التي تستخدم في العصر الحاضر لتقليل حجم الضرر الذي قد يحدث بسبب الأخطار والحوادث التي يتعرض لها الإنسان سواء في نفسه أو في الأشياء التي يملكها، أو كذلك ما قد يلحقه من ضرر للآخرين، وعليه يعتبر التأمين أحد الأنشطة الإقتصادية الحديثة الهامة، والتأمين بطبيعته الغرض منه قيام المؤمن بتحمل أخطار معينة نيابة عن الشخص أو الجهة التي يحتمل تعرضها لمثل هذه الأخطار وتقاضي أجر محدد نظير ذلك ويتحمل المؤمن على عاتقه مجموعة من المخاطر يجري المقاصة بينها وفقا لقوانين الإحصاء.

إذا ما نظرنا إلى جانب إنتاج شركات التأمين نجدها تختلف عن باقي الشركات الأخرى فهي تتميز بانعكاس دورة إنتاجها التي تمثل إحدى الخصوصيات الأساسية لها، لذلك قطعت الدول السائرة شوطا كبيرا في مجال صناعة التأمين، ووفرت له المناخ الاستثماري التنافسي الملائم لعوامل الإنتاج التأميني وفق أبجديات الحوكمة وميكانيزمات اقتصاد السوق الحرة، حيث أنشأت هذه الدول أجهزة للرقابة والإشراف على أنشطة شركات التأمن وإعادة التأمين العاملة بغية ضمان تسويق خدمات تأمينية ذات مستوى راق ورفيع (الجودة) وبأسعار تنافسية (التكلفة)، مكّنها من تبوء مراكز قيادية في سوق التأمين العالمي. فلقد اتجهت شركات التأمين وإعادة التأمين الكبرى في العالم إلى تعزيز مكانتها في السوق، سواء كان ذلك بالرفع من رأسمالها أو عن طريق عمليات الإدماج والشراكة والتحالف في إطار انتشار ثقافة التكتلات السائدة في الوقت الراهن.

وفي هذا السياق شهد قطاع التأمينات الجزائري مراحل و فترات إنتقالية نوعية خصوصا بعد صدور الأمر 07/95 المؤرخ في 1995/01/25 المتعلق بالتأمينات والذي نص على تحرير نشاط التأمين في الجزائر وبذلك تم إلغاء قانون احتكار الدولة لقطاع التأمين، و السماح للخواص بمزاولة النشاط التأميني، والذي عدل بالقانون رقم 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالتأمينات والذي عمل على فتح السوق أمام شركات التأمين الأجنبية.

و يعد قطاع التأمين قطاع جد حساس لذا كان لزاما على المؤسسات العاملة في سوق التأمينات تطوير منتجاتها و السعي لتحسين أدائها، و هذا لأجل إكتسابها القدرة على المنافسة في سوق العمل المحلي والعالمي.

وبناء على ما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذه المداخلة على النحو التالي:

ماهو واقع إنتاجية وتنافسية قطاع التامين في الجزائر؟

وعلى هذا الأساس فإن موضوع الدراسة قسم إلى ثلاث محاور (03) رئيسية حيث نتناول ما يلي:

- **المحور الأول: الإطار النظري للتنافسية.**
- **المحور الثاني: الجوانب النظرية للتأمين.**
- **المحور الثالث: واقع إنتاجية وتنافسية قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة (2010-2014).**

I. الإطار النظري للتنافسية.

1. مفهوم التنافسية: لقد شغل مفهوم التنافسية و الميزة التنافسية حيزا كبير في مجال الاقتصاد والإدارة وذلك منذ بداية الثمانيات، ونظرا لاختلاف وجهات نطر، نتج عنه عدم الإنفاق وإيجاد تعريف موحد بشأن مفهوم التنافسية والميزة التنافسية، وفيما يلي بعض التعاريف:

- **التنافسية** : (**La Compétitive**) تعرف على أنها "قدرة المؤسسة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر فعالية من المنافسين الآخرين"[1] أما **القدرة التنافسية** : هي قدرة وقوة المؤسسة على منافسة ومزاحمة مؤسسات أخري تنشط في نفس السوق، وتنتج نفس المنتج أو منتجات بديلة تلبي نفس الحاجة، حيث تختص بالفرص المستقبلية وبنظرة طويلة المدى.[2]
- **الميزة التنافسية** : هي" قدرة المنظمة على صياغة وتطبيق الإستراتيجات التي تجعلها في مراكز أفضل بالنسبة للمؤسسات الأخرى العاملة في نفس النشاط".[3] وخلافا عن هذا يركز البعض على عنصر القيمة والزمن كما أكد عليها **بورتر** (**Porter**)، على أنها " هي الميزة التي تنشأ من قيمة التي تستطيع المؤسسة أن تخلقها لعملائها وزبائنها، بحيث يمكن أن تأخذ شكل سعر منخفض أو تقديم منافع متميزة ومتفردة في الخدمة مقارنة بالمنافسين"[4]. ومن خلال كل ما سبق نستنتج أنه يرتبط تحقيق الميزة التنافسية ببعدين أساسين، هما القيمة المدركة لدي العملاء وقدرة المؤسسة على تحقيق التميز.[5]

ونستنتج في الأخير تعريف للميزة التنافسية على أنها هي قدرة المؤسسة على اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية لخلق قيمة وميزة تتفرد بها على منافسيها وذلك بتطبيق إستراتيجية مناسبة وفي فترة زمنية معينة.

2. أهداف التنافسية: تهدف سياسة التنافسية إلى تشجيع المنافسة وخلق البيئة المناسبة في الأسواق المحلية والعالمية وذلك من خلال تعزيز مستوي المنافسة السوقية وتحقيق الفاعلية في توظيف الموارد، وعدالة الدخول إلى الأسواق والخروج منها، بإضافة إلى حماية المستهلك من الاحتكار، ويتم تحقيق تلك الأهداف من خلال جملة من العناصر أهمها :[6]

- توفير البيئة السوقية التي يتساوي فيها السعر والتكلفة الحدية للإنتاج؛
- تحقيق المؤسسات لمستوي إنتاج بأقل تكلفة ممكنة؛
- منع التركيز المفرط وعدم تشجيع هياكل الإنتاج غير المرنة؛
- حماية المستهلكين من الاحتكار الذي يؤدي إلى زيادة الأسعار وتقليص العرض.

3. أهمية الميزة التنافسية: تسعي المؤسسة من خلال التنافسية إلى الوصول إلى مجموعة من الأهداف، أهمها:[7]

- خلق فرص تسويقه جديدة؛
- دخول مجال تنافسي جديد لدخول سوق جديدة أو التعامل مع نوعية جديدة من العملاء أو نوعية جديدة من السلع والخدمات؛
- تكوين رؤية مستقبلية جديدة للأهداف التي تريد المؤسسة الوصول إليها والفرص الكبيرة التي ترغب في اقتناصها.

4. أنواع الميزة التنافسية: إن قيام المؤسسة بتشخيص بيئتها التنافسية ينتج عنه مزايا تنافسية يمكن تصنيفها إلى:[8]

➢ **التكلفة الأقل:** معناه قدرة المؤسسة على تصميم وتصنيع وتسويق منتج بأقل تكلفة بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة وبما يؤدي في النهاية إلى تحقيق عوائد أكبر. ولتحقيق هذه الميزة، فإنه لابد من فهم الأنشطة الحرجة في سلسلة القيمة للمؤسسة والتي تعد مصادرا هاما للميزة؛

➢ **تمييز المنتج:** معناه قدرة المؤسسة على تقديم منتج متميزا وفريدا وله قيمة مرتفعة من جهة نظر المستهلك (جودة أعلى، خصائص خاصة للمنتج، خدمات من بعد البيع). لذا يصبح من الضروري فهم المصادر المختلفة لتمييز المنتج من خلال أنشطة سلسلة القيمة. بالإضافة إلى:[9]

- **تنافسية التكلفة أو السعر:** فالبلد ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل ويدخل هنا أثر سعر الصرف؛
- **التنافسية غير السعرية:** باعتبار أن حدود التنافسية معرفة بالعديد من العوامل غير التقنية و غير السعرية، فإن بعض الكتاب يتكلمون عن المكونات غير السعرية في التنافسية؛
- **التنافسية النوعية:** و تشمل بالإضافة إلى النوعية و الملائمة عنصر الإبداع التكنولوجي، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة، و الأكثر ملائمة للمستهلك و حيث المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعر من سلع منافسة؛
- **التنافسية التقنية:** حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية.

5. نطاق التنافس: يعبر عن درجة توسع نشاطات وعمليات المؤسسة بغرض تحقيق ميزة تنافسية بإضافة إلى تحقيق وفورات في التكلفة عن المؤسسات المنافسة، وذلك من خلال التركيز على قطاع سوق معين وخدمته بأقل تكلفة أو تقديم منتج مميز له. وهناك أربعة أبعاد لنطاق التنافس، وهي القطاع السوقي، النطاق الرأسي، النطاق الجغرافي، نطاق الصناعي وهو ما سنوضحه في الجدول التالي:[10]

الجدول (01): يوضح الأبعاد المحددة لنطاق التنافس.

نطاق التنافس أو السوق.	التعريف والشرح
نطاق القطاع السوقي (Segment Scope)	يعكس مدى التنوع مخرجات الشركة والعملاء الذين يتم خدمتهم. وهنا يتم الاختيار ما بين التركيز على قطاع معين من السوق أو خدمة كل السوق.
النطاق الرأسي (Vertical Scope)	يعبر عن مدى أداء الشركة لأنشطتها داخليا (قرار التصنيع) أو خارجيا بالاعتماد على مصادر التوريد المختلفة (قرار الشراء). فالتكامل الرأسي المرتفع بالمقارنة مع المنافسين قد يحقق مزايا التكلفة الأقل أو التمييز. ومن جانب آخر، ينتج التكامل درجة أقل من المرونة للشركة في تغيير مصادر التوريد (أو منافذ التوزيع في حالة التكامل الرأسي الأمامي).
النطاق الجغرافي (Géographique Scope)	يعكس عدد المناطق الجغرافية أو الدول التي تنافس فيها الشركة. ويسمح النطاق الجغرافي للشركة بتحقيق مزايا تنافسية من خلال المشاركة في تقديم نوعية واحدة من الأنشطة والوظائف عبر عدة مناطق جغرافية (أثر مشاركة الموارد). وتبرز مدى أهمية هده الميزة بالنسبة للشركة التي تعمل حاليا على نطاق عالمي، حيث تقدم منتجاتها أو خدماتها في كل ركن من أركان العالم.
النطاق الصناعي (Industrie Scope)	يعبر عن مدى الترابط بين الصناعات التي تعمل في ظلها الشركة. فوجود روابط بين الأنشطة المختلفة عبر عدة صناعات، من شأنه خلق فرصة لتحقيق مزايا تنافسية

	عديدة. فقد يمكن استخدام نفس التسهيلات أو التكنولوجيا أو الأفراد أو الخبرات عبر الصناعات المختلفة التي تنتمي إليها الشركة.

المصدر : نبيل مرسى خليل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص ص87-88.

6. أبعاد الميزة التنافسية : كما يمكن تحددها بالآتي:

- **التكلفة**: يمكن تخفيض التكاليف من خلال الاستخدام الكفء للطاقة الإنتاجية المتاحة مع العمل على تحسين المستمر لجودة المنتج والإبداع في تصميمه مع الإتقان في العمل، بما يساعد المدير في دعم إستراتيجية الشركة ليكون لها تميز في مجال الكلفة.[11]
- **الجودة**: تعد من المزايا التنافسية المهمة التي تشير إلى أداء الأشياء بصورة صحيحة لتقديم منتجات تتلاءم مع احتياجات الزبائن.[12]
- **المرونة** : تتعلق بعمليات الشركة التي تمكنها من الاستجابة السريعة لاحتياجات وخدمات الزبائن بكفاءة.[13]

II. الجوانب النظرية للتأمين.

يلعب التأمين دوراً هاماً في المجتمعات الحديثة، فبالإضافة إلى الحماية الإقتصادية التي يوفرها التأمين لكثير من المشروعات فهو يساهم في تجميع المدخرات اللازمة لتمويل خطط التنمية في المجتمعات النامية أو للإستثمار في أوعية إقتصادية متعددة في المجتمعات المتقدمة إقتصادياً.

إرتبط ظهور العملية التأمينية بظهور نظام التعاون وتطوره، حيث بدأ كفكرة تجمع بين مجموعة من الأفراد المعرضين لخطر معين بهدف تخفيف حدة الخسارة التي تلحق بالشخص الذي يقع في جانبه هذا الخطر، ولقد تطور هذا المفهوم حسب الحاجة للتأمين غير أن معظم الباحثين في هذا المجال يتفقون على أن التأمين البحري هو أول أنواع التأمين الحديث، وقد ظهر في القرن الرابع عشر مع إنتشار التجارة البحرية بين مدن إيطاليا والبحر الأبيض المتوسط، وبعد ثلاثة قرون تقريبا ظهر التأمين البري في إنجلترا عقب الحريق الذي شهدته لندن سنة 1966، وإتجهت شركات التأمين البحري نحو التأمين على الحريق، وفي القرن الثامن عشر جاء التأمين على الحياة، وبعد الثورة الصناعية وإبتكار الآليات وتعامل الإنسان معها ظهر التأمين على حوادث العمل كما ظهر التأمين على المسؤولية في منتصف القرن التاسع عشر، فقلد إنتشر التأمين وتعددت صوره بعد أن أصبحت الحياة مليئة بالأخطار فظهرت تأمينات أخرى التي أصبحت لها أهمية قصوى في كافة الأنشطة الإقتصادية الصناعية منها والتجارية والخدمية.[14]

1. مفهوم التأمين: لقد اقترحت عدة تعريفات للتأمين تختلف في مضمونها بحسب من يعرفها كونه من الاقتصاديين أو الرياضيين أو رجال التأمين فقهاء القانون، فحسب الفقيه **جيرار:** " التأمين عملية تستند إلى عقد احتمالي من عقود الضرر ملزم للجانبين يتضمن لشخص معين مهدد بوقوع خطر معين المقابل الكامل للضرر الفعلي الذي يسبب هذا الخطر له" [15].**من وجهة نظر الفرد:** " التامين وسيلة اقتصادية يمكن عن طريقها استبدال خسارة كبيرة محتملة بأخرى صغيرة مؤكدة والتي تتمثل في قسط التامين".[16] وعرفه **المشرع الجزائري** في المادة 619 من القانون المدني الجزائري بأنه : "عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدّي إلى المؤمّن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال، أو إيرادا، أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقّق الخطر المبّين بالعقد، وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى، يؤديها المؤمّن له للمؤمن"[17].كما يعرف التأمين لدى الاقتصاديين بأنه «عمل من أعمال التنظيم والإدارة، وذلك لأنه يقوم بتجميع أعداد كافية من الحالات المتشابهة لتقليل درجة عدم التأكد إلى أي حد مرغوب فيه».[18]

وباختصار يمكن نستنتج بأن التأمين هو "عبارة عن العقد بين المؤّمن والمؤّمن له، فيلتزم الأول بدفع القسط و الثاني بدفع مبلغ التأمين في حالة وقوع الخطر(شركة التأمين)، ويعتبر هذا الضمان جوهر العملية التأمينية وتحققه يبقى محتملا غير مؤكد وغير مستبعد في آن واحد."

2. المشرع الجزائري وتحرير العملية التأمينية بموجب القانونين 07/95 و04/06.

يعد التأمين أحد الركائز الرئيسية للإقتصاد الوطني لذلك فقد تطور على مراحل عدة فمن الفترة الإستعمارية إلى ما بعد الإستقلال ثم آخرها وأهمها مرحلة تحريره من خلال القوانين التالية:

❖ القانون رقم 07/95 المتعلق بالتأمينات.

عرفت سنة 1995 تغيرات في مجال التأمين، وذلك في خضم الإصلاحات الهيكلية التي مر بها الاقتصاد الوطني، وفي هذا الإطار صدر الأمر 07/95 المؤرخ في 1995/01/25 المتعلق بالتأمينات والذي نص على تحرير نشاط التأمين في الجزائر وبذلك تم إلغاء قانون احتكار الدولة لقطاع التأمين،كما اتسم هذا التشريع الجديد بالشمولية والحداثة.

و من أهم المحاور التي تعرض لها الأمر 07/95 مايلي:[19]

- تنظيم نشاط و إعتماد الوسطاء (الوكلاء العامين ، سماسرة التأمين) و تفعيل دورهم في سوق التأمين الجزائري كأحد العوامل المهمة لإصلاح قطاع التأمين وتحسين عرض نوعية المنتجات وتسويقها؛
- إحداث جهاز إستشاري متمثل في المجلس الوطني للتأمينات (CNA) الذي يقوم على تنظيم و تطوير نشاط التأمين وإعادة التأمين.

❖ القانون رقم 04/06 المتعلق بالتأمين.

في إطار التحضير للانتقال إلى اقتصاد السوق عملت الجزائر على تغيير الإطار القانوني لنظام التأمينات لتتلاءم مع الوضع الاقتصادي الجديد، وذلك عن طريق إعادة تنظيم نشاط التأمين أو توسيع مجالاته، خاصة في ظل تحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم نموها.

في هذا السياق أعطي للتأمين أهمية بالغة من حيث تحديث أطره القانونية، والأشخاص المعنوية والطبيعية، ووضع ضمانات وقائية وعصرنة نشاطه، وهو ما تجلى بالخصوص في القانون رقم 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل و المتمم للأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 و المتعلق بالتأمينات من حيث:

- فتح سوق التأمينات أمام القطاع الخاص من أجل إدخال الجو التنافسي عليه؛
- تحفيز نشاط التأمينات عن طريق تطوير منتجات التأمين، وتوسيع مجال تطبيقها خصوصا مع الحركية الاقتصادية الجديدة للاقتصاد الوطني؛
- إحكام عمليات الرقابة على هذا القطاع، من خلال إعادة تنظيم رقابة التأمين ،و من أجل ذلك تم تأسيس لجنة رقابة التأمينات التي تتكفل بمهام رقابة مؤسسات التأمين من شركات ووسطاء، تتشكل هذه اللجنة من رئيس يعينه فخامة رئيس الجمهورية وممثلين عن المجلس الأعلى، وممثل عن وزارة المالية، وخبير في مجال التأمينات.

من خلال القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المعدل والمتمم للأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات نجد المشرع أقر بعض الأحكام تصب في مجملها في حماية العملية التأمينية:

- ***أولا:*** نجد المادة 32 من القانون 06-04 تحدث مادة جديدة تحت رقم 213 مكرر تنص على أنه تؤسس لدى وزارة المالية صندوق ضمان المؤمن لهم يكفل بتحمل في حالة عجز شركات التأمين كل أو جزء من الديون تجاه المؤمن لهم أو المستفيدون من عقود التأمين.

ويبدو أن هذه المادة ترمي إلى وضع حد لحالة بقاء المؤمن لهم بدون ضمان في حالة إفلاس شركة التأمين التي يكونون قد تعاقدوا معها وعجزها عن الوفاء بإلتزاماتها، ونرى أن هذه المادة قد تبناها المشرع تحت تأثير واقع جديد يتضمن فتح المجال للقطاع الخاص للإستثمار في قطاع التأمين وبالتالي توقع حدوث المنافسة بين شركات التأمين والتي قد تؤدي إلى إفلاس بعض الشركات وحتى لا يبق المؤمن لهم بدون

ضمان، فقد تقرر بموجب القانون رقم 06-04 إنشاء صندوق ضمان المؤمن لهم والذي تتشكل موارد الصندوق من إشتراك سنوي لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية المعتمدة على أن لا يتعدى مبلغه 1% من الأقساط الصادرة صافية من الإلغاءات، وتركت مسألة سير الصندوق عن طريق التنظيم.

- ***ثانيا:*** نص المادة 33 من القانون رقم 06-04 والتي عدلت المادة 214 من الأمر 95-07 وذلك بإنشاء جمعية مهنية للمؤمنين خاضعة للقانون الجزائري تعتمد من طرف وزير المالية يلزم شركات التأمين و/أو إعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية المعتمدة بالإنضمام إليها ويكون هدف هذه الجمعية تمثيل وتسيير المصالح الجماعية لأعضائها وإعلام وتحسيس منخرطيها والجمهور.

يبدو أن المشرع يهدف من خلال هذه المادة إلى حماية العملية التأمينية وذلك من خلال إلزامه شركات التأمين ضرورة التجمع في إطار منظم من أجل المحافظة على الممارسة الشفافة والنزيهة لعمليات التأمين، إذ يمكن لهذه الجمعية مثلا أن تقترح في إطار قواعد أخلاقيات المهنة على لجنة الإشراف على التأمينات عقوبات ضد عضو أو أكثر من أعضائها.

- ***ثالثا:*** ما جاءت به المادة 26 من القانون 06-04 المعدلة للمادة 209 من الأمر 95-07 والتي قررت إنشاء لجنة الإشراف على التأمينات، هذه اللجنة تتصرف كإدارة رقابة بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات لدى وزارة المالية وهي بذلك تمارس رقابة الدولة على نشاط التأمين وإعادة التأمين.

وحسب المادة 28 من القانون رقم 06-04 فإن هذه اللجنة تكلف بالسهر على إحترام شركات ووسطاء التأمين المعتمدين الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين ومدى وفاء شركات التأمين بالإلتزامات التي تعاقدت عليها تجاه المؤمن لهم ولازالت قادرة على الوفاء والتحقق من المعلومات حول مصدر الأموال المستخدمة في إنشاء أو زيادة رأسمال شركة التأمين و/أو إعادة التأمين.

كما يدخل في إختصاص هذه اللجنة طلب تقديم أية معلومات تتعلق بشركات التأمين و/أو إعادة التأمين الأجنبية، ويلزم محافظوا الحسابات هذه الشركات الإستجابة إما هذا الطلب، ويقع على محافظوا الحسابات إعلام لجنة الإشراف على التأمينات بالنقائص الخطيرة المحتملة في حالة ما إذا سجلت على مستوى شركة التأمين أثناء ممارسته عهدتهم.

وتحدد المادة 209 مكرر شكل هذه اللجنة فنصت على أنها تتكون من 05 أعضاء من بينهم الرئيس يختارون لكفاءتهم لاسيما في مجال التأمين والقانون والمالية، فيعين رئيس اللجنة بموجب مرسوم رئاسي ويحدد باقي الأعضاء على الشكل التالي:

- قاضيين(02) تقترحهما المحكمة العليا؛ - ممثل(01) عن الوزير المكلف بالمالية؛ - خبير(01) في ميدان التأمينات يقترحه وزير المالية.

إن تدخل الدولة عن طريق لجنة الإشراف يهدف إلى فرض رقابتها على قطاع التأمين وذلك من أجل ضمان الشفافية والمنافسة المشروعة التي تسمح بنجاح عملية التأمين هذا ما يدفع إلى تشجيع رأس المال الخاص وتشجيع الشركات على الإستثمار، خاصة الأجنبية منها على إعتبار أن الإستثمار في مجال التأمين يستند إلى حماية تشريعية حديثة تنسجم مع القواعد القانونية والإقتصادية التي تخضع لها العملية التأمينية في معظم الدول التي أثبتت نجاحا في هذا الميدان.

III. واقع إنتاجية وتنافسية قطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2010-2014).

مما لاشك فيه أن قطاع التأمين يعتبر من أهم القطاعات الحساسة المؤثرة في الاقتصاد الوطني والعالمي كونه محرك للنشاط الاقتصادي برمته، إذ تسعى معظم دول العالم إلى تسير نشاطات التأمين وترقيتها وإعطاءها مكانة في سوق المال والأعمال والخدمات على المستوى الداخلي والخارجي. وسنحاول من خلال هذا المحور تتبع تطور إنتاج قطاع التأمين في الجزائر وكذا تحليل تنافسيته في الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2014.

1. نشاط قطاع التأمين في الجزائر:

1.1. نبذة تاريخية عن قطاع التأمين في الجزائر: مر قطاع التأمين منذ استرجاع السيادة الوطنية بمرحلتين أساسيتين هما[20]:

❖ **المرحلة الأولى: (1966-1994) مرحلة الاحتكار** - (Ère de monopole de l'Etat)

عرف قطاع التأمينات خلال هذه الفترة احتكار شبه تام من طرف الدولة باعتباره قطاع حساس، حيث أن كل الشركات التي كانت تمارس نشاط العمليات التأمينية هي شركات عمومية، و التي كان عددها آنذاك لا يتجاوز شركتان (02) هما CAATوSAA و إذ تميزت هذه الفترة بوجود تعاضديتان، وفي سنة 1985 تم تأسيس شركة وطنية جديدة هي CAAR. شركات تأمين مختصة، أي كل شركة كانت مكلفة بتغطية نوع معين من الأخطار مع غياب شبه كلي للمنافسة، وهذا إلى غاية سنة 1989، أين تم استحداث سلسلة من الإصلاحات التي أدخلت القطاع في عهد جديد هو مرحلة الانفتاح و التحرر.

❖ **المرحلة الثانية: من 1995 إلى يومنا هذا (مرحلة الانفتاح)** (Ère de liberalisation du secteur):

جاء قانون95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، ليحدث تغييرات جذرية في القطاع من بينها:

- إلغاء الاحتكار و الهيمنة الحكومية على عمليات التأمين و حرية ممارسة المهنة؛
- استحداث عمليات الوساطة (Intermédiation)، الأعوان العاملون والسماسرة؛
- فتح المجال للخواص المحليين و الأجانب.

و بالتالي ظهرت شركات تأمين جديدة خاصة و أجنبية، حيث قفز تعدادها الإجمالي من 5 إلى20 شركة خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى وقتنا الحالي، مما يفسر التطور الملحوظ الذي شهده القطاع.

2.1. تطور نشاط قطاع التأمين في الجزائر: عرف قطاع التأمينات في الجزائر تحولات عديدة ناتجة بالدرجة الأولى عن تغير النمط الاقتصادي من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد السوق والمنافسة، مما جعل قطاع التأمين يأخذ بعين الاعتبار هذه التحولات الاقتصادية من خلال تهيئة كل الوسائل المادية والبشرية والتنظيمية.

حيث أنه في آخر تقرير صادر عن مديرية التأمينات- وزارة المالية (تقرير 2013) الملاحظ أن نشاط التأمين في الجزائر ممارس من قبل 23 شركة تأمين.[21]

تغطي الشركات المقدمة لخدمات التأمين في الجزائر ثلاثة أنواع من نشاطات التأمين ويمكن تفصيل ذلك كالتالي:[22]

➢ **التأمين المباشر** الممارس من قبل شركات التأمين التالية:

- أربعة شركات عمومية لتأمين الأضرار: SAA- CAAR- CAAT- CASH؛
- ست شركات خاصة لتأمين الأضرار: ترست الجزائر Trust Algéria - GAM- 2A- CIAR- السلامة Salama Assurances (البركة والأمان سابقا)، أليونس للتأمين Alliance Assurances؛

➢ **شركة مختلطة لتأمين الأضرار** AXA Algérie Assurance Dommages ؛

- 02 تعاضديه (CNMA- MAATEC) ؛
- 02 شركات عمومية لتأمين الأشخاص: Taamine Life Algérie (TALA), CAARAMA Assurances؛
- 02 شركات خاصة لتأمين الأشخاص: Cardif El Djazair et MACIR VIEP ؛
- 02 شركات مختلطة لتأمين الأشخاص: (SAPS) Société d'Assurance de Prévoyance et de Santé * et AXA Algérie Assurance Vie؛

- **إعادة التأمين** المستعملة من قبل الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR)؛ والتأمينات المستعملة من قبل: [23]
  - تأمين قرض التصدير CAGEX؛
  - تأمين قرض الاستثمار AGCI؛
  - تأمين قرض العقاري SGCI.

يمكن توضيح شركات قطاع التأمين في الجزائر كما يلي:

جدول رقم (02): يوضح شركات قطاع التأمين في الجزائر.

التعاضدية	إعادة التأمين				مختلطة	التأمين										طبيعة النشاط
						القطاع الخاص							القطاع العام			القطاع
CNMA	MAATEC	SGCI	AGCI	CAGEX	CCR	SAPS	AXA	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	GAM	2A	CAIR	CAARAMA	TALA	CASH	CAAT	CAAR	SAA	الشركات

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على بيانات المجلس الوطني للتأمينات.

2. تطور إنتاج قطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2010– 2014).

سنحاول من خلال الجدول التالي تتبع تطور رقم أعمال شركات التأمين في الجزائر في الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2014.

1.2. تطور رقم الأعمال قطاع التأمين في الجزائر حسب شركات التأمين خلال الفترة من (2010–2014).

يمكن توضيح رقم أعمال شركات قطاع التأمين في الجزائر في الجدول التالي:

جدول رقم (03): يوضح تطور رقم الأعمال قطاع التامين في الجزائر حسب شركات التأمين خلال الفترة (2010–2014) الوحدة: مليون دج.

الشركات	2010	2011	2012	2013	2014
SAA	20072	21147	23163	25759	26500
CAAT	14083	14637	15502	18114	19950
CAAR	12802	13740	14097	15198	14617
CASH	7481	7906	8376	9720	12002
CNMA	6748	6732	8085	9593	8497

8654	7585	6680	6113	5981	**CIAR**
4427	4150	3715	3903	3423	**ALLIANCE**
3817	4057	3595	3203	3039	**2A**
3489	3303	3373	2849	2911	**GAM**
4491	4015	3277	2797	2540	**SALAMA**
-	2725	2314	1868	1859	**TRUST**
-	1929	1799	0	0	**CARAMA**
-	1208	1073	901	715	**Cardif**
-	1199	1070	241	0	**SAPS**
-	1327	1169	561	0	**TALA**
-	1131	977	0	0	**MACIR VIE**
-	606	578	0	0	**La Mutualiste**
2549	1211	382	2	0	**AXA Dommage**
-	769	251	0	0	**AXA VIE**
512	397	157	81	60	**MAATEC**
592	-	-	-	-	**SGCI**
432	-	-	-	-	**CAGEX**
116649	113995	99630	86675	81717	**المجموع**

Source : Guide des assurances en Algérie, Edition 2015, kpmg.dz, Rapports de Gestion Exercice 2014 Assemblée generale au 28 mai 2015

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه جاءت شركة SAA في المرتبة الأولى برقم أعمال وصل في سنة 2014 إلى26500 مليون دج، ثم تليها شركة CAAT والتي حققت رقم أعمال بلغ 19950 مليون دج في سنة 2014، وتليهما CAAR في الرتبة الثلاثة إذا حققت انخفاض في رقم أعمالها وقدر في سنة 2014 بـ14617 مليون دج، مقارنة بسنة 2013 الذي حققت فيها رقم أعمالها بلغ 15198 مليون دج، وشركة CASH إذا عرفت ارتفاعا في رقم أعمالها خلال سنوات الدراسة حيث وصل في سنة 2014 إلى 12002 مليون دج، وكذلك عرفت شركة CNMA تدبدب في رقم أعمالها بين الارتفاع والانخفاض حيث في سنة 2011 انخفاض مقارنة بسنة 2010، وبعدها أرتفع في سنة 2012 و2013 ليعود للانخفاض في سنة 2014 حيث بلغ رقم أعمالها 8497 مليون دج وبرغم أنها حققت أكبر رقم أعمال في سنة 2013 وقدر بـ 9593 مليون. دج، أما شركة CIAR فتعد أول شركة خاصة بلغ رقم أعمالها 8654 مليون. دج في سنة 2014، لكن فيما يخص شركة Alliance فقد عرفت تطورا في رقم أعمالها وبلغ 4427 مليون.

دج في سنة 2014، أما شركة 2A بعد ما شهدت تطورا في رقم أعمالها خلال الفترة الممتدة من 2010إلى غاية 2013 وهذا بعد ما كان رقم أعمالها 3039 مليون دج في سنة 2010، فقد بلغ 4057 مليون دج في سنة 2013، وعرفت أنخفض رقم أعمالها قدر بـ 3817 مليون دج سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، وشهدت GAM تطورا في رقم أعمالها خلال الفترة الممتدة من 2010إلى غاية 2012 وهذا بعد ما كان رقم أعمالها 2911 مليون دج في سنة 2010، فقد بلغ 3373 مليون دج في سنة 2012، وعرفت أنخفض بسيط في رقم أعمالها قدر بـ 3303 مليون دج في سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 ليعود للإرتفاع مرة أخري في سنة 2014 حيث قدر رقم أعمالها بـ3489 مليون دج، أما شركة SALAMA فقد عرفت تطورا في رقم أعمالها وبلغ 4491 مليون دج في سنة 2014، وكذلك شركة TRUST عرفت تطورا في رقم أعمالها وبلغ 2725 مليون دج في سنة 2013، أما شركة CARAMA فظهرت في سنة2012 برقم أعمال كبير بلغ 1799 مليون دج وأرتفع سنة 2013 وقدر بـ1929 مليون دج، أما شركة Cardif فقد عرفت تطورا في رقم أعمالها وبلغ 1208 مليون دج في سنة 2013، وبالنسبة لشركة SAPS فقد ظهرت في سنة2011 برقم أعمال بلغ 241 مليون دج وأرتفع سنة 2013 وقدر بـ1199 مليون دج، وكذلك TALA ظهرت في سنة2011 برقم أعمال بلغ 561 مليون دج وأرتفع سنة 2013 وقدر بـ1327 مليون دج، أما شركةLa Mutualiste فقد ظهرت في سنة2012 برقم أعمال كبير بلغ 578 مليون دج وأرتفع بنسبة ضئيلة سنة 2013 وقدر بـ606 مليون دج، أما شركة AXA Dommage فقد ظهرت في سنة2011 برقم أعمال بلغ 2 مليون دج وتضاعف رقم أعمالها 12مرة في سنة 2014 وقدر بـ2549 مليون دج، أما شركة AXA VIE فقد ظهرت في سنة2012 وتضاعف رقم أعمالها 3مرات إذا كان يقدر في سنة 2012بـ 251 مليون دج ليبلغ في سنة 2014 مبلغ قدره 769 مليون دج، أما شركة MAATEC فقد تضاعف رقم أعمالها 8مرات إذا كان يقدر في سنة 2010بـ 60 مليون دج ليبلغ في سنة 2014 مبلغ قدره 512 مليون دج، أما شركة SGCI فظهرت في سنة 2014 برقم أعمال قدر بـ 592 مليون دج، وكذلك شركة CAGEX فظهرت في سنة 2014 برقم أعمال قدر بـ432 مليون دج، رغم كل هذا فإن نشاط قطاع التأمين مازال يعني من ناقص كبير ولم يصل إلى المستوي المطلوب للمساهمة في الناتج المحلى الخام.

2.2. تطور رقم الأعمال قطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة من (2010–2014):

يمكن توضيح رقم أعمال قطاع التأمين في الجزائر في الجدول التالي:

جدول رقم (04): يوضح تطور رقم الأعمال قطاع التامين في الجزائر خلال الفترة (2010–2014) الوحدة: مليار دج.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
رقم الأعمال	81.7	86.7	96.9	114	124
نسبة النمو	%14	%6	%11.8	%17.6	%8.3

Source : Guide des assurances en Algérie, Edition 2015, Revue Sde L'ASURANCE N°9 – Juin 2015.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نشاط قطاع التأمين في تحسن مستمر، ويترجم ذلك حجم الأقساط المحققة سنة بعد أخرى، إذا إنتقل حجم أقساط التأمين من 81.7 مليار دج سنة 2010 بمعدل نمو يصل إلى 14%، إلى 124مليار دج بمعدل بلغ 8.3% في سنة 2014 محققا بذلك زيادة تقدر بـ 42.3 مليار دج. وهذا راجع لخضوع هيكل السوق لتغير كبير نسبيا، لأن عدد شركات التأمين العاملة

في السوق أرتفع من 16شركة عام 2010 إلى 23شركة تأمين في عام 2013، وهذا بسبب التمييز بين شركات التأمين الأشخاص وشركات التأمين الأضرار مند سنة 2011.

3.2. تطور رقم الأعمال قطاع التأمين في الجزائر حسب فروع التأمين خلال الفترة من (2010–2014).

كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (05): يوضح تطور رقم الأعمال قطاع التامين في الجزائر حسب فروع التأمين خلال الفترة (2010–2014) الوحدة: مليون دج.

فروع التأمين	2010	2011	2012	2013	2014
تأمين السيارات	39645	43399	53118	61310	66118
تأمين الأضرار	26708	79830	32559	35424	110533
تأمين على الحريق والأخطار الأخرى	26507	28682	31660	37030	39485
تأمين المخاطر الزراعية	1237	1626	1398	2793	39485
تأمين النقل	6093	5646	5262	5476	5730
تأمين القروض	422	476	3	924	572
تأمين الأشخاص	7180	6670	7290	8034	8361

Source : Guide des assurances en Algérie, Edition 2015, Revue de l'ASSURANCE N°2 - Senestre 2012, Revue de l'ASSURANCE N°2 - Janvier 2013, Revue de l'ASSURANCE N°7 - Decembre 2014, Revue de l'ASSURANCE N°8 - Janvier 2015, Revue de L'ASSURANCE N°9 - Juin 2015.

يتضح لنا من جلال الجدول أعلاه الزيادة المستمرة لرقم أعمال فرع تأمينات السيارات حيث قدر في سنة 2010 بـ 39645 مليون دج ليصل في سنة 2014 إلى مبلغ 66118 مليون دج، كذلك الأمر بالنسبة لفرع التأمين على الأضرار حيث قدر في سنة 2010بـ 26708 مليون دج ووصل في سنة 2014 إلى مبلغ 11053 مليون دج، أما بالنسبة إلى فرع تأمين على الحريق والأخطار الأخرى عرف هو الأخر زيادة في رقم أعماله حيث قدرة بـ 26507في سنة 2010 ومبلغ قدر بـ 39485 في سنة 2014، مما يوضح سيطرة وهيمنة فروع قطاع التأمين الثلاثة الأولى على التوالي على السوق التأمينات في الجزائر على مدي هذه السنوات، حيث شهد كذلك فرع التأمين على النقل أيضا زيادة في رقم الأعمال حيث كان في سنة 2010يقدر بـ6093 مليون دج ليصل إلى 5730 مليون دج في سنة 2014، وعرف كذلك فرع التأمين على الأخطار الزراعية زيادة في رقم أعمالة قدر بـ1237 في سنة 2010 مليون دج ليصل إلى مبلغ قدره 2158 مليون دج، بإضافة إلى فرع تأمين على الأشخاص الذي عرف زيادة في رقم الأعمال قدرة بـ7180 مليون دج ليبلغ في سنة 2104 إلى مبلغ قدره 8361 مليون دج، أما فرع التأمين على القروض فقد عرف تدبدبا في رقم أعماله لينخفض في سنة 2012إلى مبلغ يقدر بـ 3 ميلون دج وبعد دلك أرتفع إلى مبلغ قدر بـ 572 مليون دج في سنة2014.

3. تطور تنافسية قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة (2010-2014).

في ظل التغيرات والتطورات العالمية يخضع قطاع التأمين للعديد من العوامل والمؤشرات التي تؤثر على تنافسية الدول في القطاع، ولم تكن الجزائر بمعزل عن التنافسية الدولية، وهذا ما سنحول إبرازه من خلال ثلاث مؤشرات هي: أقساط التأمين وكثافة التغطية التأمينية بالإضافة إلى معدل الاختراق.

1.3. تحليل تنافسية قطاع التأمين الجزائري من خلال أقساط التأمين.

بهدف تحديد وإبراز أداء قطاع التأمين في الجزائر، قمنا بمقارنة أقساط التأمين في الجزائر ببعض الدول على المستوي العالمي والإفريقي، وفقا للجدول التالي:

جدول رقم (06): يوضح تنافسية قطاع التامين الجزائري من خلال أقساط التأمين خلال الفترة من (2010-2014).

البلد 2010	الرتبة	أقساط التأمين مليون دولار	الحصة السوقية%	البلد 2011	الرتبة	أقساط التأمين مليون دولار	الحصة السوقية %
الولايات المتحدة الأمريكية	1	1166124	%26.88	الولايات المتحدة الأمريكية	1	1204677	%26.22
اليابان	2	557439	%12.85	اليابان	2	655408	%14.26
المملكة المتحدة	3	310022	%7.15	المملكة المتحدة	3	319553	%6.95
فرنسا	4	280082	%6.46	فرنسا	4	273112	%5.94
جنوب أفريقيا	16	53297	%1.23	جنوب أفريقيا	17	52376	%1.14
الإمارات العربية المتحدة	45	5875	%0.14	الإمارات العربية المتحدة	45	6641	%0.14
المغرب	52	2592	%0.06	المغرب	53	2859	%0.06
مصر	58	1585	%0.04	مصر	58	1714	%0.04
الجزائر	**61**	**1162**	**%0.03**	**الجزائر**	**64**	**1201**	**%0.03**
تونس	74	776	%0.02	تونس	77	812	%0.02
البلد 2012	**الرتبة**	**أقساط التأمين مليون دولار**	**الحصة السوقية%**	**البلد 2013**	**الرتبة**	**أقساط التأمين مليون دولار**	**الحصة السوقية %**
الولايات المتحدة الأمريكية	1	1270884	%27.55	الولايات المتحدة الأمريكية	1	1259255	%27.13

اليابان	2	654112	%14.18	اليابان	2	531506	%11.45
المملكة المتحدة	3	310022	%6.75	المملكة المتحدة	3	329643	%7.10
فرنسا	5	242459	%5.26	فرنسا	5	254754	%5.49
جنوب أفريقيا	17	54871	%1.19	جنوب أفريقيا	18	54121	%1.17
الإمارات العربية المتحدة	44	7190	%0.16	الإمارات العربية المتحدة	44	7959	%0.17
المغرب	53	2857	%0.06	المغرب	53	3180	%0.07
مصر	59	1818	%0.04	مصر	59	1851	%0.04
الجزائر	**67**	**1250**	**%0.03**	**الجزائر**	**67**	**1440**	**%0.03**
تونس	77	816	%0.02	تونس	78	830	%0.02

Source : Sigma (N°2/2011, N°3/2012, N°3/2013; N°3/2014; N°4/2015), SWISS RE : l'assurance dans le monde en (2011, 2012, 2013, 2014, 2015).

البلد 2014	الرتبة	أقساط التأمين مليون دولار	الحصة السوقية%
الولايات المتحدة الأمريكية	1	1280443	%26.80
اليابان	2	479762	%10.04
المملكة المتحدة	3	351266	%7.35
فرنسا	5	270520	%5.66
جنوب أفريقيا	18	49159	%1.03
الإمارات العربية المتحدة	42	9106	%0.19
المغرب	52	3400	%0.07
مصر	60	1968	%0.04
الجزائر	**64**	**1597**	**%0.03**
تونس	79	931	%0.02

يلاحظ من خلال الجدول أن المراتب الثلاثة الأولى خلال فترة الدراسة عادت إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان والمملكة المتحدة، على الترتيب إذ وصلت الحصة السوقية لهذه الدول مجتمعة إلى 44.19% في سنة 2014، أما إفريقيا فقد احتلت جنوب إفريقيا الصدارة خلال الفترة بين (2010-2014) واحتلت الرتبة 16 عالميا في سنة 2010 بحصة سوقية بلغت 1.23%، وعلى المستوي العربي احتلت الإمارات العربية المتحدة الرتبة

الأولى عربيا و42 عالميا بحصة سوقية 0.19% في سنة 2014، ومغاربيا جاء المغرب في الرتبة الأولى والرتبة 52 عالميا في سنة 2014 بحصة سوقية 0.07 %، أما بالنسبة للجزائر فقد وصل مبلغ أقساط التأمين1597 مليون دولار في سنة 2014 بمساهمة سوقية دولية بلغت 0.03% واحتلت بذلك المرتبة 64 عالميا، ورغم زيادة قيمة أقساط التامين سنة بعد سنة وتملت الزيادة بقيمة 435 مليون دولار بعد ما كنت قيمة أقساط التامين 1162 مليون دولار في سنة 2010 واحتلت المرتبة 61 عالميا، وهي بذلك بعيدة جدا عن المستويات الدولية المقبولة.

2.3. تحليل تنافسية قطاع التأمين على ضوء مؤشر الكثافة .

ويمكن تعريف مؤشر الكثافة Densité d'assurance على أنه متوسط نصيب الفرد من حجم الأقساط المكتتبة ويحسب بقسمة إنتاج التأمين الإجمالي إلى عدد السكان. والجدول التالي يوضح بعض معدلات مؤشر الكثافة على المستوي الدولي والإفريقي والعربي خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014.

جدول رقم(07) : تنافسية قطاع التأمين الجزائري على ضوء مؤشر الكثافة خلال الفترة(2010-2014).

البلد 2010	الرتبة	الكثافة (دولار)	البلد 2011	الرتبة	الكثافة (دولار)	البلد 2012	الرتبة	الكثافة (دولار)
سويسرا	1	6633.7	سويسرا	1	8012	سويسرا	1	7522.1
هولندا	2	5845.3	هولندا	2	6647	هولندا	2	5984.9
لوكسمبورغ	3	5653.2	لوكسمبورغ	3	5974	الدانمارك	3	5304.1
الدانمارك	4	5084.2	الدانمارك	4	5619	اليابان	4	5167.5
الإمارات العربية المتحدة	31	1248.1	الإمارات العربية المتحدة	30	1380	الإمارات العربية المتحدة	26	1464.2
جنوب أفريقيا	32	1054.7	جنوب أفريقيا	32	1037	جنوب أفريقيا	31	1080.9
المغرب	71	80	المغرب	71	89	المغرب	70	87.6
تونس	73	74.8	تونس	72	77	تونس	72	76.3
الجزائر	**81**	**32.8**	**الجزائر**	**80**	**33**	**الجزائر**	**81**	**34.3**
مصر	84	18.8	مصر	85	21	مصر	85	21.7

البلد 2013	الرتبة	الكثافة	البلد 2014	الرتبة	الكثا

	بة	(دولار)			فة (دولار)
سويسرا	1	7701	سويسرا	1	7934
هولندا	2	6012	لوكسمبورغ	2	6070
الدانمارك	3	5780	الدانمارك	3	5795
فنلندا	4	242459	هولندا	4	5689
جنوب أفريقيا	30	1025	الإمارات العربية المتحدة	32	974
الإمارات العربية المتحدة	32	872	جنوب أفريقيا	34	925
المغرب	71	97	المغرب	68	102
تونس	74	77	تونس	71	80
الجزائر	**81**	**39**	**الجزائر**	**80**	**40**
مصر	23	23	مصر	84	24

Source : Sigma (N°2/2011, N°3/2012, N°3/2013; N°3/2014; N°4/2015) ; SWISS RE : l'assurance dans le monde en (2011, 2012, 2013, 2014, 2015).

يلاحظ من خلال الجدول أن المراتب الثلاثة الأولى تمركزت كلها في القارة الأوروبية، إذا احتلت سويسرا الريادة الدولية خلال السنوات من (2010-2014) على التوالي بمعدل إنفاق فردي على شهادات التأمين بلغ 7934 دولار للفرد في سنة 2014، ومن الملاحظ غياب كل من الولايات المتحدة و اليابان من المراتب الأولى خلال السنوات الأخيرة رغم مساهمتها المعتبرة في الإنتاج العالمي لأقساط التأمين، ويمكن تفسير هذا التراجع في الكثافة إلى تأثير المؤشر بعدد السكان.

أما على المستوي الإفريقي فقد احتلت دولة جنوب أفريقيا الصدارة خلال الفترة الممتدة من سنة 2010إلى سنة 2014 واحتلت في هذه الأخيرة المرتبة 34 عالميا بمعدل كثافة بلغ 925 دولار للفرد ، رغم أنها احتلت الرتبة 30 عالميا سنة 2013، في حين احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربيا والرتبة 32 عالميا بمعدل كثافة وصل إلى 974دولار للفرد في سنة 2014، رغم أنها احتلت الرتبة 26 عالميا بمعدل كثافة بلغ 1464.2 دولار للفرد سنة 2012، واحتلت المغرب الصدارة مغاربيا خلال الفترة الممتدة من سنة

2010إلى غاية سنة 2014 واحتلت في هذه الأخيرة المرتبة 68 عالميا، بمعدل كثافة بلغ 102 دولار للفرد، أما بالنسبة للجزائر فهي تعتبر أقل شعوب العالم من حيث التغطية التأمينية إذا سجلت معدل كثافة بلغ 40دولار للفرد في سنة 2014، محتلة بذلك المرتبة 80 عالميا من أصل 88 دولة والرتبة 11عربيا و7 إفريقيا و3 مغاربيا.

3.3. تحليل تنافسية قطاع التأمين على ضوء مؤشر الاختراق.

يعرف مؤشر الاختراق Pénétration de l'assurance على إنه نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام وهو حاصل قسمة رقم الأعمال الإجمالي للتأمين خرج الموافقات الدولية إلى الناتج الخام.

جدول رقم(08): تنافسية قطاع التأمين الجزائري على ضوء مؤشر الاختراق خلال الفترة(2010-2014).

البلد 2010	الرتبة	مؤشر الاختراق %	البلد 2011	الرتبة	مؤشر الاختراق %	البلد 2012	الرتبة	مؤشر الاختراق %
تايوان	1	18.4	تايوان	1	17	تايوان	1	18.19
جنوب أفريقيا	2	14.8	هولندا	2	13.2	جنوب أفريقيا	2	14.16
المملكة المتحدة	3	12.4	جنوب أفريقيا	3	12.9	هولندا	3	12.99
هولندا	4	12.4	المملكة المتحدة	4	11.8	هونغ كونغ	4	12.44
فرنسا	7	10.5	فرنسا	10	9.5	فرنسا	11	8.92
المغرب	48	2.8	المغرب	49	2.9	المغرب	47	2.95
الإمارات العربية المتحدة	58	2.1	الإمارات العربية المتحدة	62	1.8	الإمارات العربية المتحدة	58	1.98
تونس	67	1.7	تونس	64	1.8	تونس	63	1.8
الجزائر	**83**	**0.8**	مصر	82	0.7	مصر	81	0.73
مصر	84	0.7	**الجزائر**	**84**	**0.7**	**الجزائر**	**85**	**0.67**

البلد 2013	الرتبة	مؤشر الاختراق %	البلد 2014	الرتبة	مؤشر الاختراق %
تايوان	1	17.6	تايوان	1	18.9
جنوب أفريقيا	2	15.4	هونغ كونغ	2	14.2
هونغ كونغ	3	13.2	جنوب أفريقيا	3	14

هولندا	4	12.6	كوريا الجنوبية	4	11.3
فرنسا	11	9	فرنسا	11	9.1
المغرب	47	3	المغرب	45	3.2
الإمارات العربية المتحدة	64	2	الإمارات العربية المتحدة	56	2.2
تونس	67	1.8	تونس	65	1.8
الجزائر	81	0.8	الجزائر	82	0.7
مصر	85	0.7	مصر	83	0.7

Source : Sigma (N°2/2011, N°3/2012, N°3/2013; N°3/2014; N°4/2015) ; SWISS RE : l'assurance dans le monde en (2011, 2012, 2013, 2014, 2015).

نلاحظ من خلال الجدول تصدر تايوان الترتيب العالمي لمؤشر الاختراق خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2014، وحققت في هذه الأخيرة معدل الاختراق بلغ 18.9 %، تم تليها هونغ كونغ بمعدل اختراق بلغ 14.2%، وعلى المستوي الإفريقي احتلت جنوب أفريقيا الصدارة خلال فترة الدراسة والرتبة 2 عالميا في سنة 2010-2012-2013 بمعدل اختراق على التوالي 14.8%-14.16 %- 15.4% وتراجعت واحتلت المرتبة 3 في كلا من سنة 2011 و2014 وبمعدل اختراق على التوالي12.9%-14%، أما على المستوي المغرب العربي احتلت المغرب الرتبة الأولى مغاربيا والرتبة 45 عالميا بمعدل اختراق يقدر بـ 3.2 % في سنة 2014، وفي نفس السنة جاءت الجزائر في الرتبة 82 عالميا بمعدل اختراق 0.7%، رغم أنها احتلت الرتبة 81 حسب الترتيب العالمي سنة 2013 بمعدل اختراق 0.8%، وبما أن معدل الاختراق لا يزال أقل من1% خلال كل سنوات الدراسة، ورغم التطور الايجابي والاتجاه التصاعدي لنشاط إنتاج صناعة التأمين والجهود المبذولة حتى الآن من قبل الشركات المختلفة، تبقي صناعة التأمين ضعيفة ولا يزال سوق التأمين الجزائري أقل من المستوي المطلوب، وهو بذلك يعتبر بعيدا جدا على المستويات الدولية والقارية المقبولة.

الخلاصة:

لقد عرف قطاع التأمين في الجزائر إصلاحات عديدة من أهمها إلغاء احتكار الدولة للقطاع والسماح للقطاع الخاص الوطني والأجنبي بممارسة نشاط التأمين، ومن خلال تحليلنا لتنافسية قطاع التأمين الجزائري على المستوى العالمي، القاري، العربي وكذا المغاربي نجد أن السوق الجزائرية من أهم الأسواق الواعدة في قطاع التأمين، وعلى الرغم من هذا يبقى سوق التأمين في الجزائر بعيد عن مستوى أسواق التأمين العالمية وحتى القارية، والمغربية، لذلك فإن دراستنا لواقع إنتاجية وتنافسية قطاع التأمين الجزائري التي قمنا بها خلصت إلى النتائج التالية:

1. يعتبر قطاع التامين من بين أهم القطاعات الاقتصادية من خلال الأدوار المختلفة التي يؤديها في مختلف الأصعدة، وكذا المساهمة في دفع النمو الاقتصادي عن طريق جمع الإدخارات وتمويل الاستثمارات والمحافظة على الممتلكات؛
2. لضمان نجاح مؤسسات التأمين يجب أن يحتل التسويق دور حقيقي وكبير من خلال الاهتمام والتركيز على الزبون والعمل على تلبية احتياجاته بالإضافة التكيف المستمر مع المحيط، مما يؤدي إلى المنافسة النزيهة لتشجع الاستثمار في هذا القطاع؛

3. إن الإصلاحات التي مست قطاع التأمين الجزائري، أدت إلى تحريره وتحريكه نوعا ما، بدليل ارتفاع الإنتاج الإجمالي للقطاع من سنة لأخرى؛
4. رغم أن سوق التأمينات الجزائري حديث العهد بالمنافسة إلا أن الحركية التي يعرفها من خلال اهتمام العديد من المؤسسات الأجنبية به، وكذا الحركية التجارية التي تقوم بها المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة، توحي بالنهوض بالقطاع مستقبلا، وهو ما ينعكس على التكفل الأحسن بزبائن القطاع وذلك بتقديم أحسن المنتجات والخدمات؛
5. يعرف سوق التأمينات الجزائري تركيزا كبيرا، بحيث يسطر أربع (4) مؤسسات عمومية على75% الإنتاج الإجمالي للقطاع ونفس النسبة لحصة التأمينات الإجبارية، كما نسجل بأن هناك نوعا من التخصص لا يزال سائد، باعتبار إن جل المؤسسات العمومية لم تستطع الخروج من تخصصها وتنوع محافظ نشاطها، حتى الشركات الخاصة الجديدة تتجه نحو الفروع الإجبارية وخاصة فرع السيارات وتأمين الأضرار؛
6. إن خصوصية منتجات وخدمات قطاع التأمين، تدفع مؤسسات القطاع إلى التركيز على صورتها وعلامتها أكثر من المنتجات المختلفة، بالإضافة إلى الدور الخارجي الذي يتعلق بتحسين نظرة المستهلك لصورة التأمين في حد ذاتها؛
7. رغم استقلالية قطاع التأمين في الجزائر، إلا أنه لم يتمكن بعد من مواكبة تطورات قطاع التأمين في العالم؛
8. يعاني قطاع التأمينات من عدم الفعالية نتيجة سيطرة الدولة من حيث الملكية، وجمود شبكة خدمات التأمين، إضافة إلى نقص مستوى تكوين الكوادر البشرية؛

التوصيات: من أجل الارتقاء بقطاع التأمين الجزائري إلى المستوى المطلوب، فإنه لابد من:

- تهيئة وتأهيل قطاع التأمينات الجزائري قبل فتحه أمام المنافسة الأجنبية؛
- العمل على تطوير السوق المالي الجزائري من حيث الحجم ووسائله ومصداقيته باعتبار أن شركات التأمين تعمل كطرف فاعل فيه كمستثمر مؤسساتي؛
- ضرورة وجود جو من الاستقرار السياسي والاقتصادي يتح فرصا استثمارية، لأن حجم الاقتصاد ومستوي دخل الفرد عنصران أساسيان لا تستطيع شركات التأمين تخطيهما؛
- تشجيع المنافسة بقطاع التأمين وتنظيم السوق وفقا للمعايير الدولية؛
- زيادة الوعي التأميني لدى المواطنين من خلال وسائل الإعلام وذلك بالتنسيق مع شركات التأمين؛
- الاهتمام بعقد المؤتمرات والندوات وطرح برامج تكوينية جديدة في الجامعات وغيرها، سواء على المستوى المحلي أو الدولي للتعرف على كل جديد عن قطاع التأمين وتبادل الآراء بين الهيئات الوطنية والهيئات الدولية المتخصصة والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال؛
- الاهتمام بتحسين مستوى خدمات شركات التأمين لعكس سمعة شركات التأمين وعلى المدى البعيد.

الإحالات والمراجع المعتمدة :

[1]. الطيب داودي، مراد محبوب، **تعزيز تنافسية المؤسسة من خلال تحقيق النجاح الاستراتيجي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، نوفمبر 2007، ص38.

[2]. نفس المرجع، ص39.

[3]معالي فهمي حيدر، نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002،ص 07.

[4]-Porter,Michael. E, Kramer, Markr.R, **"Strategy and Society: The link between competitive Advantage and Corporate Social Responsibility"**, Harvard business Review, Deonter, 78-92, 2006, p.80

[5]. مصطفي محمود أبو بكر، **الموارد البشرية "مدخل تحقيق الميزة التنافسية"**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008، ص13-14.

[6]. حسن بشير، محمد نور، **سياسات التنافسية وأثرها على مناخ الإستثمار**، مركز دراسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الخرطوم، 2006، ص 4.

[7]. على السلمي، **إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية**، دار غريب للنشر، القاهرة، 2011، ص104.

[8]. نبيل مرسى خليل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص ص 84-85.

[9]. نور الدين شارف، **التسويق الإلكتروني ودوره في زيادة القدرة التنافسية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سعيد دحلب البليدة، 2007، ص ص 39-40.

[10]. نبيل مرسى خليل، مرجع سبق ذكره، ص ص86-87.

[11]-Evans, Janes Robert &Collier, Davida, **" Operations Management : An integrated goods and Services approach"**. Thomson/South –western,U.S.A,2007, p124.

[12]-Slack, alan & Johnston, Robert,**" Operations** Harrston, Christine; Stuart; Harland, chambers', Nigel; **Management"**.4th.ed.Prentice Hall: New York, 2004, p.45

[13]-Kramer, Michael, Porter, & Marker **Strategy and society :The Link Between competitive .Advantage and social Responsibilities**, Harvard busines Review, December, 2006, pp 78-92. **corporate**

[14]. أحمد عثمان بابكر، **قطاع التأمين في السودان: تقويم تجربة التحويل من نظام التأمين التقليدي إلى نظام التأمين الإسلامي**، الطبعة الأولى، بحث رقم 46، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، جدة، 1418هـ/ 1997م، ص ص.16-17.

[15]. إبراهيم أبو النجا، **الأحكام العامة طبقا لقانون التأمين والتأمين الجديد**، الجزء الأول، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 45.

[16] مختار الهانس، إبراهيم عبد النبي حمودة، **مبادئ التامين بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص42.

[17]. انظر **المادة 619**، الامر05/07 المؤرخ 2007/05/13، **المتعلق بالقانون المدني الجزائري**، المعدل والمتمم.

[18]. رمضان أبو السعد، **أصول التأمين**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص39.

[19]. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد13، الصادرة في 8 مارس 1995م.

[20]. بلقوم فريد، خليفة الحاج، مدخلة بعنوان "**تطور سوق التأمين وآفاقه المستقبلية في الجزائر –دراسة مقارنة مع الدول المغاربية: تونس والمغرب**"، الملتقي الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وآفاق التطوير –تجارب الدول–، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 03-04-2012، ص4.

[21] **Algérie Année 2013**, Ministère de finance, Direction générale du trésor, Direction des Assurances, **Activité des Assurances en** Alger, 2014, P04.

[22] Algérie Année 2011, Ministère de finance, Direction générale du trésor, Direction des Assurances, Activité des Assurances en .Alger, 2012, P05

[23] **Algérie Année 2008**, Ministère des finances, Direction générale du trésor, Direction des Assurances: **Activité des Assurances en** Alger, 2009, P05.